الأمم المتحدة

A/C.5/78/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

Distr.: General
23 October 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد محمود ..... (مصر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

البند 136 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 136 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)* (A/78/524)

1 - **السيدة بولارد** (وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال): عرضت تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للأمم المتحدة (A/78/524)، فقالت إنه منذ العرض الذي قُدِّم بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة في الجلسة الرابعة للجنة، وردت مدفوعات بلغ في أعقابها عددُ الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام 53 دولة؛ وبلغ عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين 114 دولة؛ وبلغ عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة لجميع الفئات 46 دولة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت مساهمات في الميزانية العادية من دولة عضو واحدة ومساهمات لحفظ السلام من 8 دول أعضاء.

2 - **السيد تور دي لا كونسبسيون** (كوبا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تشعر بقلق بالغ من أنه، في 30 أيلول/سبتمبر 2023، لم يكن قد ورد سوى 64 في المائة من الأنصبة المقررة في الميزانية العادية، وهو أدنى مستوى في خمس سنوات. وقد أدى عدم القدرة على التنبؤ بأنماط السداد مرة أخرى إلى اتخاذ تدابير استثنائية مثل تعليق التوظيف وفرض قيود على الإنفاق، وكان لكلا التدبيرين أثر سلبي على الوفاء بالولايات. وأدت الفجوة بين معدلات الوظائف الشاغرة المدرجة في الميزانية ومعدلات الوظائف الشاغرة الفعلية، إلى جانب الزيادة في تسويات مقر العمل، إلى زيادة الضغط على السيولة. ويجب أن تقوم إدارة الميزانية على أساس تنفيذ البرامج لا على أساس الأموال النقدية المتاحة. ولذلك، تشعر المجموعة بقلق بالغ من أن إحدى الدول الأعضاء مدينة بأكثر من ثلثي جميع الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية، على الرغم من أن لديها القدرة على الدفع. وعلاوة على ذلك، تستفيد تلك الدولة العضو من حد أقصى مصطنع لمعدل النصيب المقرر، أو حد أقصى، استند إلى شرط تسديدها للمتأخرات السابقة، وهذا الشرط لم يتحقق بعد. وينبغي لتلك الدولة العضو أن تفي بالتزاماتها المالية والقانونية تجاه المنظمة دون إبطاء.

3 - وفيما يتعلق بحفظ السلام، أوضح أن المجموعة تشعر بالتشجيع إزاء سداد الالتزامات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في الوقت المناسب. ومع ذلك، في 30 أيلول/سبتمبر 2023، كانت النسبة المئوية للأنصبة المقررة غير المسددة هي الأعلى في الفترات المالية الخمس الماضية، مما قد يؤثر على رد التكاليف إلى تلك البلدان. وينبغي للدول الأعضاء التي تتمتع بالقدرة على تحويل أقوالها إلى أفعال أن تقوم بذلك، وأن تسوي متأخراتها وأن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

4 - وأعرب عن تعاطف المجموعة مع الدول الأعضاء التي لا تستطيع فعلا الوفاء بالتزاماتها المالية لأسباب خارجة عن إرادتها. وقال إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لمساعدة الدول الأعضاء في دفع أنصبتها المقررة، وينبغي ألا تعرقل جهود الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها القانونية والمالية تجاه المنظمة. وعلى الرغم من تحمل المجموعة لحصة متزايدة من العبء المالي للأمم المتحدة، فإنها ملتزمة بالمشاركة على نحو بنّاء في أي جهد يرمي إلى حل الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة. وهي تدعو شركاءها إلى أن يحذوا حذوها؛ وإلا فإنهم سيتسببون في فشل المنظمة في وقت تشتد فيه الحاجة إلى نجاحها.

5 - وتكلم بصفته ممثلا لكوبا، فقال إن بلده قد أوفى تماما بالتزاماته المالية تجاه المنظمة. وقد كلفه ذلك جهدا كبيرا بسبب الآثار المستمرة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو حصار تم تشديده إلى درجة قصوى وغير مسبوقة، حتى أثناء مرحلة التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبسبب المضايقة المالية الناجمة عن الحصار، فقدت عشرات البعثات الدبلوماسية الكوبية علاقتها بالمصارف التي كانت تقدم لها الخدمات عادة. ونتيجة لذلك، واجهت كوبا عقبات كبيرة في سداد المدفوعات إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وإلى الهيئات الدولية الأخرى. واشتدت تلك المضايقة بسبب إدراج كوبا بشكل تعسفي في قائمة الدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب. وقال إن من السخف أن أي مواطن كوبي، وهو واحد منهم، يمكن أن يعتبر إرهابيا بسبب إدراج البلد في تلك القائمة، وهو ما يقيد العمليات المصرفية والمالية الكوبية وما أدانه العشرات من رؤساء الدول والحكومات خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وعلى الرغم من هذه النكسات، فإن كوبا لن تهمل التزاماتها المالية تجاه المنظمة.

6 - **السيد سياه** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تشعر بالقلق إزاء حالة السيولة في المنظمة، الناجمة عن التأخر في دفع الأنصبة المقررة أو عدم دفعها. وكانت المدفوعات المقبوضة أقل من التقديرات على مدار العام، وكان مستوى

التبرعات المحصّلة بحلول نهاية الربع الثالث أقل بمقدار 216 مليون دولار مما كان متوقعا. وأعرب عن شعور الرابطة بالجزع عندما علمت أن الأمانة العامة قد اقترضت كامل مبلغ الـ 250 مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول في آب/أغسطس 2023 للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بكشوف المرتبات وأنها ستقترض المبلغ بالكامل من الحساب الخاص في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من أن المنظمة قد بدأت عام 2023 في وضع نقدي مستقر، فإنها الآن معرضة لخطر استنفاد كامل احتياطي السيولة لديها وإنهاء العام بعجز نقدي. وتلاحظ الرابطة، من خلال الإحاطة التي قدمها المراقب المالي في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أن الأمم المتحدة تستعد لفرض المزيد من القيود على الإنفاق، بالإضافة إلى إجراء تجميد التوظيف الذي تم تنفيذه في تموز/يوليه 2023. بيد أن تسيير الأعمال على أساس الحفاظ على النقدية غير مستدام، وكان قد أثر على الوفاء بالولايات وهو سيستمر في تقويض فعالية المنظمة، خاصة وأن المجتمع الدولي يسعى إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلاحظ الرابطة نفس الاتجاهات المثيرة للقلق فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، التي ارتفعت فيها النسبة المئوية للأنصبة المقررة غير المدفوعة إلى أعلى مستوى لها منذ أربع سنوات، لتصل إلى 92 في المائة في نهاية أيلول/سبتمبر 2023. ويؤدي المبلغ الإجمالي المستحق لعمليات حفظ السلام، وهو 3,3 بلايين دولار، إلى تفاقم مشاكل السيولة التي تواجهها عمليات حفظ السلام.

7 - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى مشاكل السيولة الحادة التي تواجهها الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وتثني الرابطة على الدول الأعضاء التي تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة على الرغم من أنها تواجه صعوبات حقيقية في دفع أنصبتها المقررة بسبب عوامل خارجة عن إرادتها. ويجب على الأمانة العامة أن تزود الدول الأعضاء بمعلومات مستكملة بانتظام عن الحالة المالية للمنظمة وعن الطريق المقترح للمضي قدما. واختتم كلامه قائلا إن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة بالوفاء بتعهداتها المالية وهي تدعو الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تحذو حذوها حتى تظل المنظمة ذات مصداقية ومجهزة تجهيزا جيدا للتصدي للتحديات العالمية المعقدة.

8 - **السيدة أوسي** (غانا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إنه من أجل الحفاظ على السلامة المالية للمنظمة، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. ويجب تقديم المساهمات في الوقت المناسب لكفالة أن تكون الحالة المالية مستقرة وقابلة للتنبؤ بها، وأن تتمكن المنظمة من تنفيذ برامجها. وأعربت عن تقدير المجموعة للدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة وتشجيعها لبقية الدول على الوفاء بمسؤولياتها المالية.

9 - وأعربت عن سرور المجموعة لأن المبالغ المردودة فيما يتعلق بوحدات القوات العسكرية والشرطة لبعثات حفظ السلام تسدد في وقتها المحدد. ولا بد من الوفاء بالالتزام برد التكاليف إلى البلدان التي تساهم بوحدات القوات العسكرية والشرطة المذكورة، التي جاد بعض أفرادها بأرواحهم كحفظة للسلام. وأضافت أن المجموعة تثني على الجهود المبذولة لرد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء. وهذه المبالغ المردودة تسدد في وقتها المحدد لجميع البعثات، باستثناء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتدعو المجموعة الدول الأعضاء إلى تسوية مساهماتها غير المدفوعة لهاتين البعثتين.

10 - واستطردت قائلة إنه على الرغم من التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة للحد من الضغوط على السيولة، فإن عدم القدرة على التنبؤ بدفع الأنصبة المقررة وحالات التأخير في سدادها يعوقان عمل المنظمة. وعلى وجه الخصوص، يتجاوز مستوى المساهمات غير المدفوعة في 30 أيلول/سبتمبر 2023 ما كان عليه في نفس التاريخ من عام 2022. وأعربت عن أمل المجموعة في أن تساعد التعهدات التي قطعتها الدول الأعضاء في الفترة الأخيرة بدفع مساهماتها على حل مشكلة السيولة. وأعربت عن قلق المجموعة من تأثير تجميد التوظيف على أداء المنظمة نتيجة للتحديات التي قد تنشأ، وفقا لتقرير الأمين العام، فيما يتعلق بالرصيد النقدي في عام 2024. وتؤثر هذه التحديات الناجمة عن عدم القدرة على التنبؤ بدفع المساهمات بشكل سلبي على الوفاء بالولايات. ويجب إنفاذ النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومقررات الجمعية العامة بشأن الإدارة المالية إنفاذا كاملا. وسيبذل أعضاء المجموعة قصارى جهدهم لسداد مساهماتهم بالكامل وفي وقتها المحدد، وهم يدعون الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوهم.

11 - **السيدة آبو** (اليابان): قالت إن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية كفالة أن تعمل المنظمة على نحو سليم عن طريق دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب. وقد أوفت اليابان

بإخلاص بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة، بوصفها دولة عضوا ملتزمة وثالث أكبر بلد مساهم. واستجابة لنداء الأمين العام الموجه في صيف عام 2023 إلى الدول الأعضاء لمعالجة حالة السيولة في عمليات حفظ السلام، صرفت اليابان 380 مليون دولار في آب/أغسطس، عندما كان الرصيد النقدي يعاني من انعدام استقرار شديد. ومن أجل تعزيز جهود التخفيف من عبء نقص السيولة، ضمّنت اليابان في هذا المبلغ دفعة مقدمة إضافية قدرها 144 مليون دولار للفترة التي لم تصدر لها ولاية. واليابان مصممة على المساهمة بنشاط في الوفاء بالولايات.

12 - وتابعت كلامها قائلة إنه يقع على عاتق الدول الأعضاء والأمانة العامة مسؤولية مشتركة تتمثل في السعي باستمرار إلى استخدام مواردها المحدودة بفعالية وكفاءة من أجل الحفاظ على مستوى عال من المساءلة أمام دافعي الضرائب وتلبية احتياجات من تخدمهم المنظمة. واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها سيواصل الدعوة إلى الانضباط في الميزانية، وهو شرط مسبق للوفاء بالولايات على نحو خاضع للمساءلة، وهو ملتزم بالدخول في مناقشات بناءة تستند إلى هذا المبدأ.

13 - **السيد كوتام** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء تدهور حالة السيولة في المنظمة، لا سيما بالنظر إلى القرار الذي اتخذته اللجنة قبل 18 شهرا فقط بزيادة صندوق رأس المال المتداول بمقدار 100 مليون دولار. وفي حين أن استئناف تدابير احتواء التكاليف أمر يؤسف له، فإن المملكة المتحدة تتفهم المعايير التشغيلية التقييدية التي تواجهها الأمانة العامة. وأضاف أن وفد بلده يثني على المنظمة لما تبذله من عناية في تحديد أولويات أنشطتها وإدارة مواردها من أجل كفالة الوفاء بالولايات، مع التركيز على الأنشطة التي لها أكبر الأثر.

14 - ومضى قائلا إن السلامة المالية للمنظمة تتوقف على سداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وقد سعت المملكة المتحدة جاهدة إلى سداد مدفوعاتها غير المسددة على وجه السرعة وهي تحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها. وبالنظر إلى عدم اليقين الجيوسياسي الحالي، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى في القرن الحادي والعشرين تزويد الأمانة العامة بالموارد الكافية وبقواعد وأنظمة مالية مستكملة بغية تمكينها من الوفاء بالولايات.

15 - وواصل كلامه قائلا إن المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق الاستقرار المالي للمنظمة. واستجابة لشواغل الأمانة العامة فيما يتعلق بعدم القدرة على التنبؤ بدفع الأنصبة المقررة وحالات التأخير في سدادها، واءمت المملكة المتحدة مدفوعاتها مع فترات ميزانية الأمم المتحدة؛ وهي تشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها. وبالنظر إلى التعليقات التي أبداها الأمين العام في الجلسة الخامسة للجنة بشأن الطرق التي تعوق بها الإجراءات المالية الحالية الوفاء بالولايات، يتطلع وفد بلده إلى العمل مع الأمانة العامة والدول الأعضاء الأخرى لكفالة أن توضع القواعد والإجراءات الداخلية للمنظمة بحيث تمكنها من خدمة الجهات المحتاجة للمساعدة على أفضل وجه. ويجب زيادة أثر كل دولار تنفقه الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن. ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة وأن تسدد أنصبتها المقررة بطريقة تسمح للأمم المتحدة باستخدام مواردها على أفضل وجه.

16 - **السيدة إدواردز** (غيانا): قالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق إزاء تدهور حالة السيولة في الميزانية العادية خلال العام الماضي وإمكانية عكس اتجاه التحسينات التي أدخلت في السنتين السابقتين. ويشعر وفد بلدها بالقلق أيضا إزاء إعادة فرض قيود على التوظيف في تموز/يوليه 2023، لما لذلك من تداعيات على تنفيذ البرامج والولايات. وينبغي للدول الأعضاء القادرة على دفع أنصبتها المقررة في الميزانية العادية بالكامل وبطريقة يمكن التنبؤ بها أن تقوم بذلك، من أجل تحسين حالة السيولة ومنع زيادة الضغط على السيولة في عام 2024. وبغية تحقيق الإدارة المالية الحصيفة للمنظمة، ينبغي للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات في دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد أن تعمل مع الأمم المتحدة لتقديم خطة سداد تتناسب مع ظروفها.

17 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشعر بالقلق إزاء ارتفاع النسبة المئوية للمساهمات المتصلة بحفظ السلام التي لم تسدد، وهو يناشد الدول الأعضاء أن تسدد مساهماتها المتصلة بحفظ السلام بالكامل وفي الوقت المحدد. وستناقش غيانا على نحو بناء أي مقترح يقدمه الأمين العام بهدف تحسين إدارة الموارد وحالة السيولة. وهي ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتحسين الاستقرار المالي للمنظمة وقابلية التنبؤ بمواعيد سداد المساهمات ومقاديرها.

18 - **السيدة بوعزاوي** (المغرب): قالت إن الأمم المتحدة تعتمد على مساهمات الدول الأعضاء من أجل استدامة حالتها المالية وقدرتها على الوفاء بولاياتها. وفي هذا الصدد، يؤيد المغرب مقترحات الأمين العام، التي من شأنها أن تعزز "خطتنا المشتركة" بالتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبناء تعددية للأطراف تكون أكثر شمولا

للجميع، وترابطا وفعالية للقرن الحادي والعشرين. والتمويل الكافي والقابل للتنبؤ به أساسي لفعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

19 - وفيما يتعلق بأزمة السيولة في الميزانية العادية، أشارت إلى أن المنظمة بحاجة إلى قابلية التنبؤ بمواعيد ومقادير مدفوعات المساهمات حتى تتمكن من إدارة تدفقاتها النقدية الصادرة وتخطيط إنفاقها على نحو سليم، دون التعرض لخطر التخلف عن السداد. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، ولا سيما الاستثمار المستمر في التنمية المستدامة من خلال زيادة قدرها 4 ملايين دولار للبرامج في ركيزة التنمية. وتعكس الميزانية المقترحة تحولا نحو مهارات جديدة، بما في ذلك في مجالي البيانات والابتكار، من أجل بناء "الأمم المتحدة 2.0". وتتيح مقترحات الأمين العام فرصا كافية لمعالجة الحالة المالية الراهنة.

20 - واختتمت كلامها قائلة إن أفضل حل لمشكلة السيولة هو أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المناسب. وفي 30 أيلول/سبتمبر 2023، كان المغرب إحدى الدول الأعضاء الـ 111 التي سددت أنصبتها المقررة للمحكمتين بالكامل وإحدى الدول الأعضاء الـ 137 التي سددت أنصبتها في الميزانية العادية بالكامل.

21 - **السيدة غوو** جيكي (الصين): قالت إن الصين هي ثاني أكبر مساهم في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، وهي تفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة على نحو فعال. وقد أبلغت الأمين العام بأنها ستسدد قريبا رصيد نصيبها المقرر لعام 2023، بما في ذلك ما هو مستحق لبعثات حفظ السلام التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن. وفي السنوات الأخيرة، شهدت الصين زيادة كبيرة في حصتها من المساهمات، مما أدى إلى ضغوط مالية كبيرة. ويظهر تغلب الصين على جميع الصعوبات لدفع مساهماتها لعام 2023 بالكامل مدى دعمها للأمم المتحدة من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

22 - ومضت تقول إن التمويل هو الأساس التي تقوم عليها حوكمة الأمم المتحدة وأحد الركائز الهامة لها. والسبب الجذري لمشكلة السيولة في المنظمة هو الإصرار المستمر لمساهم رئيسي واحد على رفض دفع مساهماته بالكامل. ولا يمكن لأي تدبير آخر للتخفيف من حدة مشكلة السيولة أن يحل المشكلة بشكل جذري. وليست الحالة المالية السليمة هي الأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة للاضطلاع بمهامها فحسب، ولكنها أيضا ضمان لتنفيذ مختلف الإصلاحات. وستواصل الصين الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة ودعم توفير الموارد اللازمة للمنظمة لكي تؤدي دورها المركزي في الشؤون الدولية. وينبغي للأمانة العامة أن تعزز الانضباط المالي، وأن تزيد من الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة، وأن تستفيد من كل قرش تساهم به الدول الأعضاء.

23 - **السيدة شميد** (سويسرا): قالت إن الحالة المالية للأمم المتحدة تعكس الالتزام الجماعي للدول الأعضاء، التي لن تحقق أهدافها إلا إذا سددت أنصبتها المقررة بالكامل وفي وقتها المحدد ودون شروط. ومن دون السيولة اللازمة، التي تشكل قاعدة أساسية للتعاون الدولي، فإن الوفاء بكل ولاية معرض للخطر. وقد اضطرت الأمانة العامة إلى اتخاذ عدد متزايد من التدابير للتخفيف من حدة الحالة، بما في ذلك التعليق المؤقت للتوظيف وإجراء مزيد من التخفيضات في التكاليف غير المتصلة بالموظفين. وطلبت في ختام كلمتها مزيدا من المعلومات عن تدابير خفض التكاليف المتخذة في الأمم المتحدة والتدابير المزمع اتخاذها في الأشهر المقبلة.

24 - **السيدة ساكالا** (زامبيا): قالت إن زامبيا ملتزمة بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها، بهدف تحقيق التخطيط الأمثل للميزانية والوفاء بالولايات على نحو مستدام. وكدليل على هذا الالتزام، بدأت زامبيا في دفع مساهماتها في الميزانية العادية في الربع الأول، عوضا عن الربع الثالث كما كان الحال في السابق. فسداد الأنصبة المقررة في حينها أمر أساسي لتحقيق الإدارة المالية الفعالة للمنظمة. وينبغي للجنة أن تنجز عملها في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية في الوقت المناسب من أجل تحقيق استقرار حالة السيولة وإتاحة الوقت الكافي للأمانة العامة للتخطيط للعام الجديد.

25 - وأضافت قائلة إن زامبيا ستناقش على نحو بناء أي مقترحات يقدمها الأمين العام بهدف تحسين إدارة الموارد وحالة السيولة في المنظمة. ويجب على الدول الأعضاء أن تمول عمليات الأمم المتحدة بشكل جماعي وفعال، لا سيما من أجل تعزيز جهود بناء السلام بالإضافة إلى توفير المساعدة الإنسانية في المناطق المحتاجة، وأن تفي بتعهدها فيما يتعلق بتعددية الأطراف والسلام والأمن، وأن تنفذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستبذل زامبيا قصارى جهدها لكفالة قابلية التنبؤ بالموارد وتوافرها، وهو أمر حاسم لعمل المنظمة.

26 - **السيد هانا** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة، وهي أكبر المساهمين في الأمم المتحدة، تأخذ مسؤولياتها المالية على محمل الجد وتؤمن بالشفافية. وفي عام 2023، ستقوم بسداد مدفوعاتها المتعلقة بالميزانية العادية والمقدرة بنحو 200 مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر وبسداد دفعة إضافية في تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للممارسة التي دأبت عليها في السنوات الأخيرة. وأضاف

أن التزام بلده المالي تجاه الأمم المتحدة يتجلى في أن متأخراتها المتعلقة بالميزانية العادية في 1 كانون الثاني/يناير 2023 بلغت 222 مليون دولار، وهو أدنى مستوى منذ عام 1984 كنسبة مئوية من تلك الميزانية. وستسدد الولايات المتحدة تلك المتأخرات بالكامل.

27 - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة لديها متأخرات كبيرة في إطار ميزانية حفظ السلام، فإن مبلغا قدره 350 مليون دولار مستحق للبعثات التي أغلقت قبل فترة طويلة، مثل قوة الأمم المتحدة للحماية التي أغلقت في عام 1995. ولا تؤثر تلك المتأخرات على حالة السيولة في ميزانيات حفظ السلام أو الميزانية العادية، أو على المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. والواقع هو أن الولايات المتحدة عملت مؤخرا مع دول أعضاء أخرى لتصفية الأموال في عمليات حفظ السلام المغلقة من أجل تسديد المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وسداد المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء. وفي عام 2023، قدمت الولايات المتحدة 947 مليون دولار في شكل مساهمات في حفظ السلام في الربع الأول من الفترة المالية لحفظ السلام.

28 - وأردف قائلا إن الولايات المتحدة اتخذت تدابير ملموسة لتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة في إطار الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام. وهي تتواصل باستمرار مع الأمانة العامة بشأن مساهماتها المالية وكانت قد رحبت بمسؤولي الأمانة العامة الذين قدموا إلى واشنطن العاصمة للتحدث مع المسؤولين الحكوميين والممثلين المنتخبين. وينبغي أيضا للدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما كبار الدول المساهمة، أن تتحلى بالشفافية وقابلية التنبؤ، وأن تناقش خطط السداد الخاصة بها وتنشرها علنا، وأن تكفل قابلية التنبؤ من أجل التشغيل السلس للمنظمة.

29 - **السيدة بولارد** (وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال)**:** قالت إنه على الرغم من أنه لا يمكن إدارة المنظمة على أساس تدابير الحفاظ على النقدية، فإن الولايات يجب أن تنفذ على أساس الميزانيات المعتمدة. وهي تأمل من ثم أن تتلقى المنظمة مدفوعات كبيرة من الأنصبة المقررة في الأسابيع المقبلة حتى تتحسن حالة السيولة بحلول نهاية عام 2023.

30 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي)**:** قال إن تقديم الدول الأعضاء معلومات عن مواعيد سداد الأنصبة المقررة لا يقل أهمية عن المواعيد نفسها. وفيما يتعلق بتدابير خفض التكاليف، فرضت الأمانة العامة تعليقا مؤقتا للتوظيف في تموز/يوليه 2023، لأن مدفوعات الأنصبة المقررة الواردة خلال العام كانت أقل بكثير مما كان متوقعا، على الرغم من الكم الهائل من السيولة المتاح في بداية العام. وقد وضعت الأمانة العامة استثناءات من التعليق كلما أمكن ذلك، لكفالة عدم المساس بتنفيذ الولايات الحساسة من حيث التوقيت. ولدى قيامها بذلك، تناقش الأمانة العامة مع مديري البرامج المعنيين إمكانية تعويضهم لأي نفقات إضافية متصلة بالتوظيف من خلال تخفيض مماثل في النفقات غير المتصلة بالوظائف.

31 - وأضاف قائلا إنه كان من المتوقع رفع تعليق التوظيف في نهاية أيلول/سبتمبر 2023، ولكن تم تمديده حتى نهاية العام وهو سيظل ساريا ما لم يتحسن الوضع بشكل كبير. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، ومع تدهور الحالة، فُرضت قيود على الإنفاق. وتم تجميد النفقات غير المتصلة بالوظائف، وقدرها 60 مليون دولار، بما في ذلك 20 مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة، في الأمانة العامة للحيلولة دون نفاد السيولة النقدية لدى المنظمة. غير أن الأمم المتحدة لا تزال تفتقر إلى السيولة الكافية. وقد اقترضت كامل المبلغ من صندوق رأس المال المتداول في آب/أغسطس، ومن أجل دفع المرتبات، اقترضت كامل المبلغ من حساب الأمم المتحدة الخاص في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من أن هذا الاقتراض، إلى جانب الاقتراض من المحاكم المغلقة، سيوفر للمنظمة ما يكفي من النقد حتى تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الأمم المتحدة ستفتقر إلى السيولة الكافية لتغطية شهر كانون الأول/ديسمبر ما لم ترد مدفوعات كافية من الدول الأعضاء. وفي غضون ذلك، لن يتم تخفيف القيود الحالية، من أجل كفالة إمكانية دفع المرتبات. ومع ذلك، لن يتم اتخاذ أي تدابير أخرى لخفض التكاليف قبل نهاية العام.

32 - وأردف قائلا إنه حتى لو سددت جميع الأنصبة المقررة، فإن المنظمة ستبدأ عام 2024 في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل عام. والرصيد النقدي آخذ في التناقص باستمرار بسبب سداد المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء. ويجب الحد من أوجه الجمود في النظام المالي بطريقة معقولة حتى تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بالتزاماتها. واختتم كلامه قائلا إن الأمانة العامة تحتاج إلى مزيد من اليقين من أجل العمل بشكل أكثر سلاسة.

رُفعت الجلسة الساعة 10:50.